التصورات الخاطئة بشأن الاختصاص في مجال الترجمة

أحمد العلوي – رشيد يحياوي
جامعة حمد بن خليفة، قطر

الملخص

يطرح المقال مسألة العلاقة بين النظرية والتطبيق من باب التساؤل حول متطلّبات التواصل بين المترجمين ممارسي المهنة من جهة والمدرّبين والأكاديميين المنظرين من جهة ثانية. ويركّز في هذا الإطار على مفهوم الاختصاص في العالم العربي وعلى ترجمة النصوص التقنية. فيلاحظ اتساع سوء الفهم والتصوّرات الخاطئة بين المعنيين في ميدان الترجمة. ويعزى ذلك إلى نقل منقوص للمعارف المتعلّقة بدراسات الترجمة وإلى عدم إشراك الممارسين المهنيين في عملية إنتاج المعرفة. ومن أجل تصويب هذا الخلل، يقترح المقال أنموذجًا لنقل المعارف وإنتاجها يشكّل إطارًا عمليًا لربط النظرية بالتطبيق، كما يعرض في النهاية لسلسلة من الخطوات تمكّن المنظرين والممارسين من التفاعل بما يضمن مساهمة الأطراف كافة العاملة في مجال الترجمة في العالم العربي.

الكلمات المفاتيح: نقل المعرفة، تصورات خاطئة، النصوص المتخصصة، التفاعل بين المنظرين والممارسين، منصات التفاعل

Abstract

The article raises the question of the relationship between theory and practice by examining the requirements of communication between translators/practitioners on the one hand and trainers and academics/theorists on the other hand. It focuses on the concept of “specialization” in the Arab World and on technical translation. It highlights a wide range of misunderstandings and misconceptions among all parties involved in the field of translation. This fact results from the inadequate transfer of knowledge in translation studies as well as from the lack of involvement of professional practitioners in the knowledge production process. In order to remedy this, the article proposes a model for the transfer and production of knowledge that would constitute a practical framework for linking theory to practice. In the final section, the article presents a set of interaction platforms that would allow academics and practitioners to collaborate in order to guarantee the contribution of all

parties involved in the field of translation and to fight against the persistence of misconceptions in the Arab World.

Keywords: Knowledge transfer, misconceptions, specialized texts, interaction between academics and practitioners, interaction platforms

المقدمة

يثير النقاش الدائر بشأن العلاقة بين النظرية والتطبيق في مجال الترجمة عدة قضايا هامة من بينها موضوع "الاختصاص". وفي هذا الإطار يسود افتراض شائع مفاده أن النصوص التقنية يتعيّن أن يترجمها المترجمون "المتخصصون" عبر استخدام مصادر «متخصصة»، غير أن هذا الافتراض ينطوي على تصوّرات تجانب الصواب بشأن مفهوم الاختصاص في مجال ترجمة النصوص التقنية من اللغة العربية وإليها. ويروم هذا المقال البرهنة على أن الترجمة التقنية لا تستدعي معارف خاصة فحسب وإنما تتطلب أيضاً مهارات ترجمية مقبولة، علاوة على مصادر كافية للمصطلحات ومهارة بلاغية عالية المستوى، بغية ضمان فهم النصوص المترجمة واستعمالها بسهولة، وفق متطلبات التواصل في المجالات التقنية، كما يراها بايرن (Byrne, 2006). وتتمثل أطروحة هذا المقال في أن هذه التصورات الخاطئة تُعزى، ضمن أمور أخرى، لغياب التفاعل المنهجي بين المنظرين والممارسين في ميدان الترجمة، ما يستدعي وضع أنموذج من شأنه إيجاد السبل لمنح الممارسين المهنيين فرصاً لطرح القضايا التي يصادفونها في ممارستهم اليومية، وإشراكهم في عملية إنتاج المعارف على مستوى البحث الأكاديمي في هذا المجال (Alaoui, 2012, 2015, 2018).

سنتطرق في القسمين الثاني والثالث من هذا المقال لمحتوى الترجمة التقنية ومتطلباتها، وسنعرض في القسم الرابع بعض التصورات الخاطئة بشأن المترجمين التقنيين "المتخصصين" ومصادرهم المعتمدة. وسنخصص القسم الخامس لمقترح نطرح فيه أنموذجاً أولياً لنقل المعارف من شأنه أن يسهم في تصحيح التصورات الخاطئة بخصوص ترجمة النصوص التقنية والحد من استحكامها من وجهة نظر الممارسين والمدربين باعتبارهم القيّمين على تطبيق المعارف في مجال الترجمة التقنية. ويروم هذا المقال اقتراح إطار عملي لربط النظرية بالتطبيق في مجال الترجمة التقنية، حيث نقدم في ختام هذا المقال (القسم السادس) طائفة من المنصات من شأنها أن تمكّن المنظرين والممارسين من التفاعل بما يضمن مساهمة الأطراف كافة العاملة في مجال الترجمة في العالم العربي.

١. سياق البحث ودواعيه

تكاد تنعدم قنوات التواصل بين العاملين في حقل الترجمة بالرغم من الدعوات المتكررة لضرورة "التلاقح فيما بين البحث الأكاديمي والتدريب والممارسة المهنية، حيث يطرح الممارسون القضايا ويبحث فيها الباحثون قصد تيسير الحلول بشأنها فيستثمرها المدربون ثم تُطرح قضايا أخرى، وتتواصل الدورة على هذا النحو[١]" (Hale & Napier, 2013, p. 20). وقد تم التطرق لدواعي هذا الخلل من وجهات نظر مختلفة (Alaoui, 2015؛ Al-Qinai, 2011؛ Atari & Al-Sharafi, 2012؛ Chesterman

[١] ترجمة كاتبي المقال.

En-Nehas, 2018 ؛El-Karnichi, 2017 ؛& Wagner, 2016). ونعتبر في هذا المقال أن التصورات الخاطئة التي سنعرضها ناجمة عن الخلل نفسه.

إن ما ينيف على ٩٠ ٪ من حجم أعمال الترجمة التي يتم إنجازها عبر العالم تُعنى بترجمة النصوص غير الأدبية (Maia, 2010). وبالتالي من غير المناسب مواصلة التفكير في نظرية الترجمة بالإحالة الحصرية على الترجمة الأدبية... وهذا يستدعي وضع أنموذج لنقل المعارف يربط النظرية بالممارسة ربطاً جدلياً بل يترجم انشغالات الممارسين المهنيين إلى قضايا نظرية يتناولها الباحثون في مجال الترجمة التقنية. ونقترح في القسم الأخير من هذا المقال حزمة من الإجراءات القابلة للتطبيق تضمن تفاعل الباحثين الأكاديميين والممارسين المهنيين والمدربين من أجل تأسيس منظومة لنقل المعارف وتأصيل التلاقح بين أصحاب المصلحة في ميدان الترجمة.

٢. الترجمة التقنية

ترتبط الترجمة التقنية بترجمة المحتويات المتعلقة بمجالات الاختصاص المختلفة وتشمل الوثائق التقنية كدلائل الاستعمال والمواصفات التقنية والكتيبات المتخصصة وغيرها. وتضم مواضيعها، على سبيل المثال لا الحصر، مجالات البصريات والهندسة (كالهندسة المدنية والبحرية والميكانيكية والالكترونية) والطب (المعدات والأجهزة) والفيزياء. ونظراً لطبيعة هذه النصوص من حيث اللغة والمصطلحات، يرى المهتمون أنه يتعين أن يمارس الترجمة التقنية مترجمون متخصصون في المجالات ذات الصلة. فالكثير من المترجمين التقنيين هم مهندسون أو أطباء أو مهندسون معماريون أو سبق أن كانوا كذلك. وإذا كان القصد من ترجمة الوثيقة التقنية هو أن يفهمها المتخصصون التقنيون بوصفهم المستعملين النهائيين، فينبغي أن يترجمها مترجم ذو كفاءات مهنية مشابهة، إن لم تكن مطابقة، لمستوى الجمهور المستهدف. وبعبارة أبسط إذا لم يُفهم النص التقني فهماً صحيحاً فسوف تتعذّر ترجمته على النحو المناسب.

غير أن واقع الحال يشير إلى أن المتخصصين في الطب والهندسة والكيمياء في العالم العربي ليسوا متحمسين بشأن مغادرة وظائفهم من أجل ممارسة حرفة الترجمة، حيث لم يبد الكثير من هؤلاء المهنيين اهتماماً بالغاً بهذا المجال. ويعزى ذلك إلى أنّ امتهان الترجمة لا يستهويهم، كما أنهم لا يستوفون بالضرورة الشروط اللغوية والمهارات الترجمية المطلوبة لترجمة النصوص التقنية على النحو المناسب. وتأسيساً على ذلك، فالمعرفة التقنية وحدها غير كافية لترجمة النصوص التقنية؛ إذ يستدعي الأمر مهارات لغوية وتحريرية تقنية لتمكين المترجم من نقل محتوى النص التقني المصدر إلى اللغة الهدف نقلاً بيانياً يفيد المستخدمين النهائيين ويمكّنهم من إنجاز مهامهم المهنية بسهولة.

وفي المقابل، لا يعد إتقان اللغة المصدر واللغة الهدف كافياً، إذ تستدعي ترجمة الوثائق التقنية فهماً جيداً لمضمون الوثائق التقنية ذات الصلة. ولضمان ترجمة دقيقة للوثائق التقنية يتعين على المترجم أن يكون ملماً بموضوع البحث أو الدراسة بالقدر الذي يتمتع به الجمهور المستهدف الذي سيطلع على هذه الوثائق ويستعمل محتواها. وفي غياب هذه المعرفة قد تتعرض المفاهيم والعمليات التصورية المرتبطة بها للخلط أو الخطأ أو الغموض ما قد يفضي إلى عواقب وخيمة.

وإذا سلّمنا بأن المهندسين في العالم العربي لن يتخلوا عن عملهم ليصبحوا مترجمين تقنيين ولن يغادر الأطباء عياداتهم قصد الانضمام للمترجمين في مجال الطب حتى لو كانوا يتمتعون بالمهارات اللغوية المطلوبة، فينبغي الاعتماد على مترجمين مهنيين أكفاء لديهم الاستعداد الكافي للقيام بالدراسات اللازمة وطلب المساعدة الضرورية من أجل إنتاج نصوص تقنية مترجمة ترقى إلى المستوى المطلوب (Robinson, 2003 ؛Kingscott, 2002 ؛Alaoui, 2015).

٣. المتطلبات الأساسية للترجمة التقنية

نورد في هذا القسم بعض المتطلبات الأساسية في مجال ترجمة النصوص التقنية، من وجهة نظر ممارسي الترجمة والمدربين، أوّلها نقل المضمون التقني للنص الأصل. فالوثائق التقنية تختلف مثلًا عن النصوص الأدبية إذ لا تنطوي نسبياً على مضامين ثقافية أو معان مبطنة يتعين الحفاظ عليها، ولا تقنيات أدبية أو بيانية معقدة. فكل ما ينبغي الحفاظ عليه هو المضمون التقني للوثيقة. غير أن هذا المطلب لا ينقص من أهمية الأسلوب في الترجمة. فإذا كان الشاعر يستخدم، على سبيل المثال، آليات بلاغية ليثير في القارئ مشاعر وأحاسيس معينة، فالمترجم التقني يستخدم آليات مناسبة متيسرة في اللغة الهدف من شأنها أن ترسم في ذهن القارئ فكرة واضحة المعالم.

ويتمثل المتطلب الثاني بترجمة النص ترجمةً دقيقة ويسيرة الفهم قدر الإمكان. فإذا كان بوسع مستخدم الدليل بلغته الأصلية تجميع قطع الخلاط في بضع دقائق، مثلاً، لا ينبغي أن يضطر مستخدم النص المترجم إلى إعادة قراءة الدليل عدة مرات قبل أن يتمكن من القيام بذلك. وبالتالي على المترجم أن يستعمل لغة دقيقة وبسيطة عبر اعتماد المصطلحات المناسبة والشكل الموائم بما يضمن للغة الهدف تلبية متطلبات الاستخدام (Byrne, 2006, 2010).

أما المتطلب الثالث فيتمثّل بضرورة اكتساب المعارف اللازمة في المجالات التقنية ذات الصلة. وتتاح للمترجمين التقنيين عدة سبل لاكتساب الحد الأدنى من الدراية في مجال تقني معين (Martin, 2011). فبعض المترجمين يدرسون قصد الحصول على شهادة في مجال علمي أو تقني أو مهني محدد. وقد تعدّ هذه الخطوة مثالية، إلا أنها غير ضرورية بل غير عملية في كثير من الأحيان. حيث يمكن اكتساب الحد الأدنى من المعرفة التقنية الأساسية من خلال المطالعة المكثفة واستشارة المهنيين. فالوسائل المتاحة للمترجمين كثيرة لاكتساب هذه المعارف وتطوير قدراتهم على الفهم المطلوب لمضمون النصوص التقنية في اللغة المصدر ونقلها بطريقة واضحة بما فيه الكفاية لكي يستعملها المستخدم النهائي بسهولة.

ويتعلق المتطلب الرابع بالتناص[٢] حيث ينبغي أن يعكس النصُّ الذي ينتجه المترجم المميزات النصية عينها التي تطبع أصناف النصوص المشابهة في اللغة الهدف. وهذا يدفعنا للقول إن المترجم التقني

[٢] التناص intertextuality مصطلح استعملته جوليا كريستيفا J. Kristeva للدلالة على العلاقة بين النصوص والتشابه في ما بينها. وإنّ تحديد المفهوم متشعّب اليوم ويطال النظريات اللغوية والأدبية. وهو مستخدم في هذا النص للدلالة على أنّ النص المترجم ينبغي أن يكون امتدادًا للنصوص المشابهة في اللغة الهدف من حيث الخصائص البنيوية والأبعاد الوظيفية.

يقوم أيضاً بدور الكاتب، بل المؤلف التقني الذي يفهم المحتوى المراد ترجمته إلى اللغة ا الهدف، ويسعى جاهداً إلى تقديم معلومات مناسبة وفق الشكل المطلوب.

يتضح من خلال هذا العرض الوجيز أن إنجاز ترجمة تقنية جيدة يتطلب القدرة على فهم النص المصدر فهماً تاماً. وإذا كانت الدراية بالمجال التقني تحظى بأهمية كبيرة، فيجب أن تقترن بفهم جيد للغة المصدر. وقد يتعذر على ذوي المؤهلات التقنية العالية إنجاز ترجمة مقبولة بسبب افتقارهم للقدرة على التأويل الصحيح للنص المصدر أو نقله للغة الهدف بسبب ضعف كفاءتهم اللغوية (Alaoui, 2012). وبالتالي يستند تقييم كفاءة الممارسين للترجمة التقنية إلى معيار واحد، ألا وهو مدى تمكن المستخدم النهائي من فهم النصوص التقنية المترجَمة واستخدامها بسهولة في إنجاز مهامه العملية.

٤. التصورات الخاطئة

٤-١. التصورات الخاطئة بشأن المترجمين المتخصصين

لنعتبر الإفادات أدناه الواردة في بعض المواقع الالكترونية لوكالات خدمات الترجمة في العالم العربي:

- "يعد المهندسون العاملون لدينا جزءًا من فريق خبراء الترجمة التقنية أيضًا، ولديهم الدراية والخبرة والمعرفة التقنية الخاصة بإنشاء برنامج ناجح في كل اللغات"[٣]،
- "نستخدم مترجما متخصِّصا في مجال الهندسة الكهربائية، لترجمة المواصفات الفنية في مجال الهندسة الكهربائية. بينما في الهندسة الميكانيكية، نستخدم أخصائيا في الترجمة في مجال الهندسة الميكانيكية"[٤]
- "يتميز مترجمونا بالقدرة على العمل من أجل تسليم الوثائق المترجمة في وقت وجيز والتعامل مع المستندات الأكثر تعقيدًا. وقد وفرت لهم درايتهم في مجالات الهندسة والتصميم والخدمات ذات الصلة الخبرةَ اللازمة للتغلب على كافة التحديات أيًّا كانت."[٥]
- "لدينا خبرة في الترجمة التقنية تمتد من ترجمة التكنولوجيا المعلوماتية إلى الوثائق الصناعية والهندسية، فضلا عن أدلة المستخدم التقنية، ولدينا فريق من المهنيين المؤهلين في اللغة من ذوي الخبرة، ومديري المشروعات وخبراء الصناعة يوفرون الحلول الأكثر ابتكارًا للترجمة التقنية المعقدة والمتخصصة."[٦]

تزخر شبكة الإنترنيت بمثل هذه الإعلانات التي تعطي انطباعاً مفاده أنّ لوكالات خدمات الترجمة هذه مهندسين يشتغلون حصرياً لحسابها من أجل ترجمة النصوص التقنية وأنهم وحدهم من يفهم ويؤلف محتوى الوثائق التقنية. وهذا الإدعاء مضلل على عدة أصعدة ويفضي لتصورات خاطئة بشأن المترجم المتخصص. فكيف يمكن للمترجم أن يكون متخصصًا في المجالات كافة ("كافة الوثائق

[٣] http://f-g.com/ar/ الترجمة-التقنية.

[٤] https://www.betterlanguages.com

[٥] http://www.alamaltranslation.com/?page_id=192&lang=ar

[٦] https://cairotranslation.com/ الترجمة-التقنية.

التقنية")؟ كيف يمكن أن يتميز عن باقي زملائه المترجمين ("ممارسي الترجمة العامة") الذين يترجمون كل النصوص بما فيها التقنية؟ وإذا كانت دراية الخبراء في المجال التقني ميزة حسنة، فهي ليست إلزامية ولا كافية. والمعارف المتخصصة العالية المستوى ليست مطلوبة من المترجم المحترف لإنجاز ترجمة جيدة، إذ يكفي اكتساب أساسيات المعارف التقنية والعلمية التي تضمن الفهم الجيد للمفاهيم والعمليات والأفكار الواردة في النصوص التقنية. ويمكن تحقيق ذلك، كما ذكرنا سالفاً، عبر التعلم والمطالعة المكثفة والتماس المشورة المهنية. لقد أصبح متن المعارف المتخصصة ومصادر المصطلحات والمعارف الخاصة المتوافرة حالياً على شبكة الإنترنت سهلة المنال باعتبارها أدوات مساعدة، حيث لا يحتاج المترجمون إلى شهادة جامعية في المجال التقني ذي الصلة ولا إلى اكتساب الخبرة العلمية لمدة طويلة من أجل الانخراط في ترجمة النصوص التقنية (Martin, 2011).

وإذا تم اكتساب هذه المعارف تبقى أيضًا غير كافية. فمن جهة، يرتبط الكثير من الوثائق التقنية بأكثر من مجال واحد كأن تتناول الوثيقة مجالات الهندسة والمال والكيمياء والقانون... ونادراً ما نصادف مترجماً مثالياً يلم بكل المعارف التقنية المتقدمة في هذه المجالات لإنجاز الترجمة المطلوبة. وفي المقابل، نادراً ما يتجرأ المترجمون في العالم العربي على التخصص في ترجمة نصوص محددة دون غيرها لأنهم لن يحصلوا على ما يكفي من الطلبيات ما دامت الترجمة التقنية محصورة في بعض المجالات. ويشير الوضع الراهن إلى أن المترجمين في العالم العربي عموماً لا ينتقون ما يترجمون لكسب قوت عيشهم. وبالتالي، فإنهم لا يميلون لاستثمار الكثير من الوقت وبذل الجهد من أجل اكتساب المعارف المتخصصة في مجال تبدو فرصه وآفاقه محدودة جداً.

ومن جهة أخرى، يحتاج المترجمون التقنيون، علاوة على المعارف الموضوعاتية، إلى كفاءات ترتبط بمهارات القراءة والتحرير ومهارات البحث ودراية كافية بأصناف النصوص. ويبدو أن الكثير من محتوى الإعلانات التي تنشرها وكالات الترجمة على شبكة الإنترنت ينطوي على مغالطة مفادها أن مترجميها ناطقون باللغة الأم ومتخصصون في اللغة الهدف، وهذا مضلل على صعيدين اثنين، أولهما أن هذه الوكالة لا تذكر ما إذا كان مترجموها متحدثين باللغة المصدر أو باللغة الهدف، أو بكليهما، ولا تحدد أيًا منهما هي لغتهم الأم. فهم يتجاهلون أمراً مفاده أن فهم النص المصدر يمكن أن يكون في نهاية المطاف أهم من نقل النص إلى لغة الهدف؛ فالتجربة أبانت أن الترجمة التقنية يتم نقلها إلى لغة **يتقنها** المترجمُ من لغة **يتقنها اتقاناً جيداً.** وإذا أسيء فهم النص المصدر فقد تتعذر ترجمته بشكل صحيح. وعلاوة على ذلك، لا ينطوي التحرير التقني نسبياً على إحالات أو إشارات ثقافية وعبارات اصطلاحية تستلزم بالضرورة توظيف متحدث بلغته الأم للقيام بعملية الترجمة. وعلى كل حال، لا تضمن المعارف المتخصصة وحدها الوظيفة التواصلية للنصوص التقنية إذ تقاس جودة هذه الأخيرة بمدى سهولة قراءتها بوضوح واستعمالها ببساطة، لأن ترجمة النص التقني تعدّ عملاً تواصلياً يستجيب لمتطلبات قابلية الاستعمال اليسير على غرار أنواع النصوص الأخرى (Byrne, 2006, 2010).

يتبين من خلال هذا العرض أن المترجمين بوسعهم اكتساب المعارف الأساسية اللازمة لترجمة الوثائق التقنية وأنهم غير مطالبين بالتخصص في أي مجال تقني محدد. وأبانت التجربة أن المترجمين يميلون

إلى تطوير كفاءتهم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، في إطار التعلم المتواصل شريطة التمكن من مهارات التواصل التي يمكن تكييفها من أجل القيام بمهام متعددة بما فيها ترجمة النصوص التقنية.

وبقدر ما تعتبر هذه الآراء صائبة، لا بد من تسليط الضوء على مسألتين اثنتين في هذا الصدد. أولهما أن المهندسين والمحامين والأطباء لا يملكون بالضرورة المهارات اللغوية والترجمية المطلوبة التي تؤهلهم لإنجاز مهام الترجمة التقنية بالرغم من إلمامهم بمجال اختصاصهم. وتأسيساً على ذلك، يتعين إيجاد السبل الكفيلة بتطوير المهارات المناسبة لدى الممارسين المهنيين من أجل القيام بهذه المهام. وثانيهما أنه لبلوغ هذا المسعى ينبغي أن يوجه الباحثون في مجال دراسات الترجمة التطبيقية اهتماماتهم لقضية التفاعل المنهجي والمتواصل بين المنَظّرين والممارسين في بما يمكّن هؤلاء من طرح التساؤلات المتعلقة بالترجمة التقنية. فيجيب عنها الباحثون في دراسات الترجمة التطبيقية من أجل قطع الطريق على من ينصّب نفسه للتنظير (مستشهري الإنترنت) ويقترف مغالطات تفضي إلى تصورات خاطئة بشأن ترجمة النصوص التقنية.

٤-٢. التصورات الخاطئة بشأن المعاجم المتخصصة

بما أن النصوص التقنية والعلمية يتم ترجمة معظمها من اللغات الأجنبية إلى العربية وليس العكس، يلجأ المترجمون العرب لاستعمال معاجم متخصصة للقيام بمهامهم المهنية. ورغم توافر الكثير من المراجع الالكترونية والورقية التي تُعنى بترجمة المصطلحات التقنية، فإنها تطرح مشاكل جمة أمام المترجم نظراً إلى عدم تجانسها. وتنخرط في إنتاج المعاجم التقنية وإصدارها المؤسسات (أكاديمية القاهرة) والمعاهد (معهد تنسيق التعريب بالرباط) والجامعات (الأقسام اللغوية وأقسام الترجمة ومجموعات البحث والمختبرات) ووكالات الترجمة والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة) ووكالات التنسيق (مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم) فضلاً عن الأبحاث الفردية. وينجم عن هذا الوضع تنوّع في المصطلحات التقنية يربك ممارسي الترجمة والمدربين أثناء الاستعانة بها. ويرجع ذلك إلى عدم توحيد المصطلحات؛ فيعتبر كل طرف من المنتجين المذكورين أعلاه أنّ المصطلحات التي يصدرها "متخصصة" و "تقنية". لذا، تصيب الممارسين الحيرة عند محاولة اختيار المصطلح المناسب خلال عملية الترجمة نظراً للتنافر الذي يطبع المصطلحات.

ويُعزى هذا القصور في توحيد المصطلحات التقنية إلى أكثر من عامل؛ فمن ناحية، تعد اللغة العربية غنية من حيث معجمها وأنماط الاشتقاق الخاصة بها، وبالتالي يقترح الباحثون مصطلحات تقنية متنوعة تصاغ عبر أنماط اشتقاقية مختلفة، في ظل تباين معارف القيّمين على إنتاج موارد المصطلحات التقنية في مختلف المؤسسات، فضلاً عن غياب هيئة دائمة للتوحيد القياسي يمكن أن تضع بنكاً رسمياً للمصطلحات التقنية على الصعيد الوطني على الأقل. فاختلاف علماء المصطلح العرب داخل البلدان العربية وفي ما بينها ينعكس في عدم تجانس القواميس والمعاجم والمسارد التقنية المتاحة للمترجمين، ما يؤدي إلى اختلاف المصطلحات التقنية المقترحة لترجمة المفهوم الواحد أو العملية التقنية الواحدة، ونتيجة لذلك، يتعذّر على المترجم استخدام النصوص الموازية على النحو المناسب ويستحيل عليه استغلالها في ذاكرة الترجمة أو أنظمة الترجمة الآلية المتاحة للمترجمين العرب.

ومما يدعو إلى الاستغراب، أن مصطلح "التعريب" نفسه تأثّر سلباً بهذا التنافر في مجال المصطلح، إذ يفيد (١) تأثير العرب في البلدان التي تأثرت ثقافتها بالإسلام، و يعني أيضاً (٢) إضفاء الصبغة الصوتية والصرفية على المصطلح الأجنبي الذي تقترضه اللغة العربية، كما يرمز إلى (٣) عملية صياغة العناصر المعجمية المقابلة للغة العربية المتعلقة بالمصطلحات التقنية في التصنيفات العربية المتاحة، ويعني (٤) استعمال اللغة العربية بدلاً من اللغات الأجنبية في الإدارات العامة والإعلام و كلغة للتحصيل العلمي في مجال التعليم. كما يُقصد به (٥) القدرة على التعبير ونقل المعارف إلى العربية خاصة من خلال الترجمة (Kesbi, 2003).

ثمة مشكلة أخرى تعيق ملاءمة المعاجم التقنية وتتجلى في بطء وتيرة إنتاجها. فالمعارف العلمية تخضع لمراجعة مستمرة وتنقيح متواصل لتواكب اكتشاف بيانات جديدة، أو وسيلة جديدة لتأويل البيانات المتوافرة، ما يفضي إلى ظهور مصطلحات جديدة. ويتم عقب ذلك تنقيح المفاهيم القائمة ومراجعتها وتعديلها بينما تتم صياغة مفاهيم أخرى جديدة. وبالتالي، تبدو المعاجم التقنية في العالم العربي متخلفة للغاية عن ركب التطور التقني المتسارع إلى درجة اتسع معها الخرق على الراقع. ويترتب عن ذلك أن المترجمين قد لا يعثرون على المصطلحات التقنية المناسبة التي يبحثون عنها للقيام بمهامهم. وبالمقابل، يعتبر المعجم متخصصاً حينما يتضمن معظم المصطلحات التقنية التي يحتاجها المترجمون (Elbiad, 1985). ويحمل هذان العاملان الممارسين بشكل متزايد على الاعتقاد أن مضمون المعاجم التقنية يتميز إما بالإفراط أو التفريط، فبالرغم من الأعداد المتزايدة من المعاجم التقنية المتوافرة فهي لا تفي كل أغراض المترجم بشأن المصطلح التقني. وفي غياب التفاعل بين المنظرين والممارسين في مجال الترجمة يتعذر تحديد الحاجيات المعجمية تحديداً دقيقاً، من جهة، والتنسيق بين الباحثين في علم المصطلح والعاملين في ميدان الترجمة من جهة أخرى.

وأخيراً، نظراً إلى أن منتجي المعاجم التقنية يشتغلون بشكل منفصل، أو بالنزر القليل من التنسيق، فقد يقرر بعضهم وضع معاجم متخصصة في طب الأسنان أو الكهرباء أو الهندسة المدنية. ولنفرض جدلاً أن هذه المعاجم قد تم إنتاجها وإصدارها في المغرب، فلن يلجأ إليها إلا القليل من المستعملين، لأنّ أطباء الأسنان والمهندسين في المغرب بغنى عنها؛ فجل تواصلهم يجري باللغة الفرنسية ولا يحتاجون إلى من يسهل عليهم عملية التواصل المهني. وعلاوة على ذلك، نادراً ما يحتاجها المترجمون أنفسهم لأن الزبائن المحتملين قلما يطلبون خدمات الترجمة التقنية من لغات أجنبية إلى اللغة العربية في هذا المجال. وأبانت التجربة أن المترجمين لا يُطلب منهم ترجمة الوثائق التقنية إلى اللغة العربية في الغالب باستثناء الوثائق التي تحتاجها المحاكم. وبالتالي، تصرف الجهات المعنية جهوداً جبارة وموارد هامة من أجل إصدار معاجم تقنية لا تستخدم على الإطلاق أو لا يُستعان بها إلا لماماً. ويبدو أن هذا الوضع الغريب يفسر جزئياً غياب الحاجة الملحة إلى توحيد المعاجم التقنية. ولعل السبب الرئيس يرتبط بالسياسة اللغوية المعتمدة في بلدان شمال إفريقيا وخاصة في المغرب والجزائر وتونس.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تجميع المصطلحات وترجمتها في شكل معجم تقني عادة ما تُشرِك المترجم (الممارس المحترف) كنقطة البداية. وغالباً ما يقدم المصطلحات التقنية الواجب إدراجها في

المعجم ذي الصلة مترجمون من ذوي التجربة العملية الحديثة في موضوع تقني محدد، ثم يجمع المصطلحات التقنية ويترجمها متخصصون يعملون في الحقل التكنولوجي ذي الصلة من أجل ضمان حداثتها ودقتها وملاءمتها. ويتولى تنقيح القاموس أو المعجم التقني مؤلفو المعاجم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف معالجة الازدواجية والتنافر. وبالتالي يمكن أن تعزى أوجه القصور المذكورة أعلاه إلى عدم وجود أنموذج محدد وواضح المعالم للتفاعل المثمر في مجال إنتاج المصطلح التقني واستعماله كما سنبيّن لاحقاً.

٥. تصحيح التصورات الخاطئة بشأن تداول المعارف بين المنظرين والممارسين في مجال الترجمة

يسود الاعتقاد أن الترجمة مجال ينظر فيه الباحثون الأكاديميون ويطبق الممارسون ما انتهى إليه هؤلاء الباحثون من خلاصات. وهذا تصوّر خاطئ لأن العلاقة بين منظري الترجمة وممارسيها ليست جلية بما فيه الكفاية. فاختلاف وجهات النظر في هذا الصدد يكتنفه الغموض والتضارب على حد سواء في نظر الممارسين والمدربين. وعلى سبيل الإيضاح، يرى توري (Toury, 1995) أنه لا يتعين على الباحثين في مجال الترجمة إملاء ما ينبغي القيام به على المترجمين المهنيين. ويعتقد شيسترمان وواغنير (Chesterman & Wagner, 2002) أن دراسات الترجمة تتعلق بالأحرى بفهم ظاهر الترجمة وليس بقابلية تطبيقها على الممارسة المهنية. وتعتقد شيولداغير (Schjoldager, 2008) أن دراسات الترجمة تفيد الممارسين المهنيين لكن تفسيرها لهذا الطرح غامض نسبياً. ويتبنى نيومارك (Newmark, 1988) وجهة نظر أوضح مفادها أن قابلية التطبيق، وليس النظرية الخالصة، هي القضية المحورية في دراسات الترجمة، حيث يدعو إلى أن يحدد هذا المجال المشاكل والإجراءات الواجب إتباعها قصد حل المشاكل، ذلك لأنه "لا يمكن الحديث عن نظرية الترجمة من دون وجود مشاكل" (Newmark, 1988, p. 9). ويذهب بيم (Pym, 2009) إلى أن دراسات الترجمة لا تحتاج إلى ثنائية لغوية، فلغة واحدة كافية للبحث في هذا المجال، ما يلمح إلى أن النظرية لا تتعلق بالممارسة المهنية للترجمة. كما يشير أيضاً إلى أنه من الصعب الادعاء أن الأبحاث الأكاديمية لها تأثير كبير في مهنة الترجمة. بل أنه يتموقع في منزلة بين المنزلتين إذ يشير إلى أن أسئلة الممارسة في الترجمة تمثل انشغالات نظرية حقيقية غير أنه يتعين توجيهها للمهنيين وليس للباحثين في دراسات الترجمة (Pym & Torres-Simon, 2015).

على الرغم من هذا الوضع المكتنف بالغموض، يسود تصور مفاده أن العناصر النظرية والتطبيقية مرتبطة في ما بينها، لكنها في الواقع لا تبدو كما يتصوّر البعض. وتأسيسًا على ذلك، يميل كل معسكر (من الباحثين والمترجمين والمراجعين والمدربين) إلى التركيز على الأمور التي تهمّه ويمارس عمله بشكل يكاد يكون منفصلا عن باقي الأطراف المعنية. ويتمثل السبب الرئيس الثاوي وراء هذا الوضع الضبابي في دراسات الترجمة بغياب أنموذج موحّد لنقل المعارف في مجال الترجمة (Alaoui, 2016). ويشكّل المنظرون، وبخاصة الباحثون الجامعيون، حجر الزاوية في عملية إنتاج المعرفة ونشرها. فهم يبحثون في دراسات الترجمة ويتقاسمونها مع الأكاديميين والممارسين من خلال المقالات والمداخلات في المؤتمرات، ولا يبدو أنهم يعتمدون منهجاً محدداً واضح المعالم لآلية نقل المعارف ولا يتحققون مما إذا كان قد تمّ استعمالها في الجانب التطبيقي، ولا يدعون الممارسين لإبداء آرائهم وردودهم

بخصوص النتائج التي توصلوا إليها بأي شكل ممنهج. وهذا يشكّل عيباً بيّناً في عملية التفاعل المأمول، ما يسهم في اعتبار دراسات الترجمة مجالاً مطاطاً يفتقر إلى الدقة.

ولا يعني هذا الطرح أن كل الأبحاث في دراسات الترجمة يجب أن تُخصَّص لحل مشاكل الممارسين المهنيين، بل إن الجهة المعنية بالدرجة الأولى بذلك هي دراسات الترجمة الموجّهة للتطبيق، باعتبارها الحقل الذي يُفترَض أن يسهم في تطوير المهارات اللازمة للاضطلاع بمهام التواصل بإتقان في مختلف سياقات ميدان الترجمة. وفي واقع الأمر، يتحمل كل من المنظرين والممارسين في مجال الترجمة مسؤولية الانتقال بالبحث من مجلات البحوث المتعلقة بالترجمة التطبيقية والمؤتمرات الأكاديمية إلى إتاحته للمترجمين المهنيين والمدربين من أجل ترجمة مخرجاته على أرض الواقع في شكل عملية محددة واضحة المعالم تتضمن تجهيز المعارف ونشرها وتبادلها وتطبيقها قصد تحسين جودة الإنتاج في مجال الترجمة.

وإذا افترضنا، من وجهة نظر الممارسين، أن النظرية ينبغي أن تدعم الممارسة وتوجهها والعكس صحيح، على غرار كل مناهج تدبير المعرفة والكثير من تخصصات المباحث الإنسانية، يرى عدة باحثين أن الممارسين لا الأكاديميين هم من يتعيّن عليهم أن يمثلوا الجهة التي تثير قضايا البحوث في دراسات الترجمة التطبيقية نظراً إلى اضطلاعهم بمسؤولية تحديد الحاجيات التي تتطلبها المهنة (Alaoui, 2016, 2018؛ Becheikh et al., 2010؛ Love, 1985). وتتجلى أهمية إسهامات الممارسين في أنها لا ترتبط أساساً بما ينبغي القيام به بل بما يحدث فعلاً خلال عملية الترجمة، وبالشكل الذي يتخذه منتوجهم والتحديات التي يواجهونها في ممارساتهم المهنية اليومية. ويعتبر الباحث في هذا الإطار، بوصفه "تقنياً" أو "خبيراً" في هذا المجال يجيب عن تساؤلات المهنيين (Love, 1985). وإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، فالجدل القائم حول من له صلاحية ترجمة النصوص التقنية وكيفية القيام بذلك يتعين أن يثيرها ويصوغها الممارسون الذين لهم اتصال مباشر بالزبائن ويتعاملون مع تعليقاتهم على نحو مطّرد.

ويوحي الوضع القائم بأن هذا الإجراء غير ممكن في ظل غياب روابط تمّ تأصيلها بين منتجي المعارف في مجال دراسات الترجمة والمستعملين المحتملين، حيث لا أدلة قاطعة تشير إلى أن استخدام المعارف هو نتيجة تفاعلات متكررة ومتواترة بين الباحثين والممارسين المهنيين (Huberman, 2002). ومن المفترض أن يقوم ممارسو الترجمة، من مترجمين ومراجعين ومدربين وغيرهم، بدور المشارك في إنتاج المعارف إلى جانب الباحثين، غير أن ما يجري في ميدان الترجمة يبدو على نحو مبسّط كما يلي:

١. يطرح الباحثون أسئلة في دراسات الترجمة،
٢. ينجز الباحثون بحوثاً في دراسات الترجمة،
٣. ينشر الباحثون نتائج بحوثهم.

وبالتالي، يتم ببساطة تقاسم معارف الترجمة بدلاً من نقلها بشكل منهجي يتيح للممارس المهني تطبيقها واختبارها وإثارة تساؤلات جديدة بشأنها. وبناءً على ذلك، يميل الكثير من الممارسين بشكل صريح أو ضمني إلى تجاهل المعارف التي ينتجها الباحثون بينما ينحو الطرف الثاني إلى التغاضي عن القضايا التي تشغل بال المهنيين. ومن أجل ترجمة المعارف إلى واقع عملي وضمان تفاعل منهجي بين الأكاديميين والمهنيين، لا ينبغي فقط تقاسمها، بل يتعين نقلها إلى مستعمليها عبر منهجية واضحة المعالم. ولبلوغ هذا الهدف يجدر اتباع ثلاث مراحل إضافية:

١. ينتج الممارسون معارف تفرزها سياقات معينة جديدة من خلال تطبيق نتائج البحوث في مستويات مختلفة من ممارسة الترجمة،
٢. تغذّي هذه المعارف الجديدة قضايا البحث في مجال الترجمة لاحقاً،
٣. تتواصل الدورة حيث يقوم الباحثون بصياغة القضايا بناءً على الانشغالات التي يثيرها ممارسو الترجمة عقب استثمار نتائج البحث في المراحل السالفة الذكر.

وبالتالي، فيما يمر نقل المعارف الجديدة إلى عمليات الممارسة من خلال ثلاث مراحل، من الإدراك فالقبول ثم الاعتماد، تركز أبحاث الترجمة حصرياً على المرحلتين الأولى والثانية. ويرى لیناج وآخرون (Lyanage et al., 2009) أن عملية نقل المعارف ليست مجرد نقل في حد ذاتها بل تتطلب بالأحرى نوعاً إضافياً من المعرفة التطبيقية وهو "معرفة كيفية نقل المعارف". ونادراً ما يرغب ممارسو الترجمة في أن يردد على مسمعهم الباحثون عبارة "هذه آرائي"، بل يريدون أن يسمعوا منهم ما مفاده 'هذه مقاصد معارفي بالنسبة إليكم وهذه كيفية تطبيقها في أعمالكم اليومية، في ضوء ما تواجهونه من مشاغل". فضلًا عن ذلك، قد لا يحقق نقل المعارف مبتغاه إذا تم تحويل المعارف من المصدر (أي من المنظرين) للمتلقي (أي الممارسين) من دون الأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يستعمله فيه هذا الأخير. وفي غياب دورة واضحة المعالم لنقل المعارف في مجال الترجمة من الصعب التخلص من التصورات الخاطئة الواردة أعلاه والآخذة في الاستحكام في ميدان الترجمة.

ومن شأن اعتماد أنموذج يستند إلى هذا التوجه أن يحفّز الممارسين على الاهتمام بالأبحاث الأكاديمية والتفاعل معها. فمن الملاحظ أنه لا يهتم بنظرية الترجمة سوى القليل من المترجمين، لأنهم يعتقدون أن النظرية لا توفر أي قيمة مضافة لعملهم اليومي، أو لأن لديهم ذكريات سلبية بشأن الدروس النظرية التي تلقوها في معاهد الترجمة أو لأنهم لا يجدون الوقت الكافي للقيام بذلك. وإذا كانت هذه المزاعم تمثّل عوامل محتملة، فيبدو أن السبب الرئيس هو أنهم يدركون غياب نموذج لنقل المعارف بوسعهم الانخراط فيه بطريقة ممنهجة. وبالتالي، يلخّص الرسم البياني أدناه دورة نقل المعارف المقترحة بين الأكاديميين والمهنيين في مجال الترجمة.

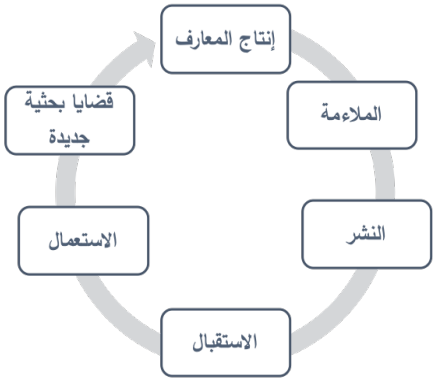

تدل الخطوة الأولى في عملية نقل المعرفة على إنتاج المعارف عن طريق البحوث الأكاديمية والميدانية. وتتعلق ملاءمة المعرفة بنتائج البحوث النظرية، والمقصود تكييفها لكي تصبح في متناول الممارسين المهنيين من أجل فهمها بسهولة. وتُعدّ هذه الخطوة أساسية لأن توافر نتائج البحوث النظرية لا يضمن بالضرورة إمكانية اعتمادها واستخدامها من طرف المهنيين، لأن الطريقة التي تُعرض بها نتائج البحث النظري يمكن أن تشكل حافزًا أو عائقًا أمام تبنّي المعارف التي يتم إنتاجها. ويرتبط نشر المعرفة بنقل نتائج البحوث إلى أوساط الممارسين. أما خطوة استقبال المعارف في الرسم أعلاه فتشير إلى أول اتصال للمترجم المحترف بالمعرفة التي ينتجها الباحث ويكيّفها وينشرها. وتمثّل خطوة استعمال المعرفة تطبيق المعارف التي قام الباحث بإنتاجها وتكييفها ونشرها، قصد التفاعل معها واعتمادها في الممارسة المهنية. وتفضي هذه الخطوة إلى قضايا بحثية جديدة يطرحها الممارس المهني على الباحث لكي يجد الإجابات بشأنها عبر إعادة دورة نقل المعرفة المبيّنة في هذا الرسم.

وإذا سلّمنا بأن حل مشاكل المترجمين ينبغي أن يدخل في صلب اهتمامات دراسات الترجمة التطبيقية، فثمة حاجة للمزيد من البحوث بهدف اعتماد نموذج عملي للتفاعل بين أصحاب المصلحة في مجال الترجمة وتحديد طبيعة التفاعلات بين الباحثين في دراسات الترجمة والمهنيين. إن العمل على إيجاد هذا النموذج من شأنه أن يحقق ثلاثة أهداف رئيسية: فسيحدّ من حجم التنظير المضلل لأصحاب الإعلانات على الإنترنت وسيشجع التعاون بين الدارسين في مجال الترجمة والممارسين لها، وسيُقنع الممارسين بضرورة الانخراط في إنتاج المعارف بصفتهم منتجين مشاركين للمعرفة.

يشير النموذج المقترح في هذا المقال إلى أن عملية إنتاج المعارف واستخدامها تستلزم مرحلة يحدد من خلالها ممارسو الترجمة احتياجاتهم المهنية التي يتمّ نقلها إلى الباحثين من أجل البحث فيها واقتراح الحلول بشأنها. وبالتالي فإن مهمة تحديد مشاكل الترجمة يقوم بها الممارسون المهنيون بدلاً من أن يفرضها أو يفترضها الباحثون الأكاديميون. كما يفيد النموذج المقترح بأن نقل المعرفة يعتبر عملية دورية، ترتبط فيها مكوّنات النموذج من خلال التقدم التدريجي والتفاعل المتواصل بين المنظرين والممارسين. ويتوافق هذا الطرح مع نموذج جراهام (Graham et al., 2006) بشأن نقل المعرفة من التنظير إلى الإجراءات العملية. وهكذا، يتم إشراك الممارسين المهنيين في عملية إنتاج

المعارف في مجال الترجمة. غير أن هذه الخطوة لا يمكن تحقيقها في غياب سبل الاتصال والحوار المتواصل بين الأكاديميين والمهنيين. ولذلك نقترح إرساء قنوات الاتصال بين الطرفين على النحو التالي.

٦. قنوات الاتصال بين المنظرين والممارسين المهنيين

لطالما افترضنا أنه من أجل تبادل الأفكار والرؤى البحثية، ينبغي أن يتفاعل الأكاديميون والممارسون في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بمجال الترجمة من خلال السعي للحصول على إيضاحات حول القضايا التي تهمّ الطرفين والتحديات التي تواجههما. وبغية تجسيد هذا الحوار على أرض الواقع، أُطلقت دعوات عديدة للتفاعل بين الأكاديميين والمهنيين ولكن لم يتم تقديم مقترحات محددة لطبيعة هذا التفاعل (انظر على سبيل المثال: Durban & Seidel, 2010؛ Gouadec, 2007؛ Harding & Cortés, 2018). ويبدو أن الدعوة للحوار في حد ذاتها لا تكفي، إذ ينبغي وضع منصّات أفضل للتفاعل والتعاون يتم تقييمها دورياً لضمان الحوار بين الأكاديميين والمهنيين على نحو ممنهج وقابل للتقييم. وفيما يلي مجموعة من المقترحات العمَلية التي يمكن تحويلها إلى ممارسة مؤسسية متّسقة في العالم العربي. فهي تحدد الخطوط التعاونية الممكنة لتجسيد التآزر بين الجهات الفاعلة في ميدان الترجمة لتنتفع منها الأطراف كافة. كما أنها تهدف إلى تحقيق التوجه المشترك الذي يرمي إليه النموذج المقترح في هذا المقال. وتتساوق منصّات التفاعل المقترحة مع منصّات الاتصال المعتمدة في مجال إدارة الاتصال، والتي أثبتت كفاءتها في مجال التواصل المهني (انظر على سبيل المثال: Buhmann et al., 2018).

ينبغي إذًا توفير فضاءات للتعاون بين الأكاديميين والممارسين بغية تحديد المشاكل البحثية التي تهمّ المهنيين والتحقق من سلامة الأفكار البحثية وقابلية تطبيقها، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها اثنين. أولهما أن الدعوات المتعددة لإقامة حوار بين الأكاديميين المحترفين لم تكن مشفوعة بالشكل الذي يجب أن يتخذه هذا الحوار. وثانيهما أن الفضاءات التعاونية المقترحة أدناه لا تجسد الحوار المرغوب فيه على أرض الواقع فحسب، بل تجعل هذا التفاعل المستمر هو الحوار المرغوب فيه بحدّ ذاته. وهذا من شأنه أن يجعل الأطراف العاملين في مجال الترجمة يدركون أنهم جزء من نظام توجيه مشترك يستفيد منه الجميع. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لكي يتم تشغيل منصات التواصل بشكل سليم، ينبغي أن تكون سليمة أكاديمياً ومجدية مهنياً في آن، من أجل ضمان المشاركة المستمرة للباحثين والمهنيين في إثراء هذه المنصّات واستدامتها. وفي ما يلي بعض الاقتراحات المختصرة لتجسيد التآزر المطلوب الذي ندافع عنه في هذا المقال.

٦-١. منصات التفاعل

يمكن لهذا الفضاء التفاعلي أن يكون على شكل ندوة أو ورشة عمل أو مائدة مستديرة توفر للأكاديميين إمكانيات تطوير علاقات مع الممارسين المهنيين من شأنها أن تعزز دقة البحث الأكاديمي وصدقيّته، وتعزز قدرة الأكاديميين على تدريس مواد صارمة أكاديميًا ومجدية مهنيًا على حد سواء. ومن شأن هذه المنصّات أن تؤمّن علاقة بين الأكاديميين والممارسين تضمن انخراط الطرفين في دورات من المعرفة

والإجراءات العملية. وبوسع الباحثين الأكاديميين أيضًا، في إطار هذه المنصّات، اختبار المفاهيم المختلفة التي يتم إنتاجها في الأوساط الأكاديمية والتحقق من صحتها مع الممارسين الذين يحضرون هذه المنصّات ويتفاعلون مع الأفكار التي يعرضها الأكاديميون.

٦-٢. المهام الاستشارية

تمثل المهام الاستشارية شكلًا آخر من أشكال التفاعل التعاوني حيث يساعد المهنيون التابعون لوكالات خدمات الترجمة المستشارَ الأكاديمي في تحديد المشاكل واقتراح الحلول لتفادي الممارسات غير السليمة، إن وجدت. وتضمن هذه الفرصة، من ناحية، تقديم أعمال الترجمة بما يتماشى مع المعايير المطلوبة، ومن ناحية أخرى تمَكّن الأكاديميين والمهنيين من مناقشة الحلول الممكنة لرفع التحديات التي يواجهها المهنيون.

٦-٣. الإنتاج المشترك للمعارف

تروم هذه المنصة تشجيع الباحثين والممارسين المهنيين على تضافر الجهود الرامية إلى إنتاج المعرفة المشترك، لا سيما في مجال البحث العمَلي الذي يعتمد أسلوب التقصّي الدقيق والمنظّم الرامي إلى اكتشاف الحقائق، والوصول إلى حل المشكلات التي تعترض الممارسين، وذلك من خلال جمع البيانات والأدلّة، واختبارها عبر البحوث التجريبية للتحقق من صحتها أو تعديلها أو إضافة معلومات جديدة إليها. ومن شأن هذه المنصّة أن تعزز تفاعل التنظير الأكاديمي والممارسة المهنية في ميدان الترجمة، خاصة أن الأنشطة التي ترومُها قادرة على ضمان الدقة الأكاديمية والأهمية العمَلية. ومن ثم فإن الممارسين غير المتدربين على طرق البحث الأكاديمي سوف يتعلمون خلال هذا التفاعل العمَلي، ما سوف يشجعهم على تطوير اللغة الاصطلاحية المطلوبة للمشاركة في أعمال البحوث.

٦-٤. فحص نتائج البحث

يتم في إطار هذه المنصّة دعوة الممارسين في مجال الترجمة للتحقق من النتائج الأكاديمية التي توصّل إليها الباحثون ومن جدواها وقابلية تطبيقها في مساعيهم المهنية. ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من أن البحث الأكاديمي مطّلع على قضايا الممارسة المهنية ويدرجها ضمن مساعيه العلمية. وتعتبر هذه الخطوة ممكنة لأنه يُفترض أن يكون لدى المهنيين معارف وقناعات وقيم قائمة على الممارسة يدركون على أساسها نتائج البحث الأكاديمي في مجال الترجمة. وبالتالي، سوف يؤدي ذلك إلى إجراء أبحاث تشاركية تشمل الممارسين بطريقة إيجابية وفعالة.

٦-٥. دليل ترجمة الأفكار إلى إجراءات عمَلية

لكي تكون النظريات الأكاديمية ذات مغزى للمهنيين، ينبغي صياغتها في إطار دليل بحيث يمكن للمستخدمين المحترفين فهمها بسهولة حتى يتمكنوا من تشخيص التحديات الترجمية بأنفسهم على نحو مستقل. وعلى الباحثين الأكاديميين ترجمة نتائج الأبحاث النظرية إلى محتوى تتوافر فيه شروط الكفاية وقابلية الاستخدام والتطبيق. وبالتالي، لا يكتفي الباحثون بإنتاج المعرفة، بل يتعين عليهم أيضًا تحديد كيفية تطبيق هذه المعرفة في وضعيات مهنية واضحة المعالم.

ولا بدّ أن يتجنب محتوى التفاعل الأفكارَ المجردة والألفاظ الأكاديمية لجعله في متناول إدراك ممارسي الترجمة من المهنيين. ويجدر ربما استخدام لغة اصطلاحية مبسّطة لنقل نتائج البحوث للممارسين، على الأقل في المراحل الأولى لإشراكهم في هذا المسعى. فقد تُسمّى "النظريات"، على سبيل المثال، "أطر العمل" وتُستبدل كلمة "البحث" بـ "المشروع" وما إلى ذلك من المصطلحات المألوفة لدى المهنيين في مجال الترجمة. وتأسيساً على ذلك، يحتاج الأكاديميون إلى تطوير العقليات والمواقف المناسبة علاوة على قدرات التواصل ذات الصلة. ويروم هذا الدليل الى تدوين الأفكار التي خلُص إليها البحث الأكاديمي والمتعلقة بالبعد التطبيقي وتوضع رهن إشارة المهنيين للتعليق عليها وتجريبها على أرض الواقع والتأكد من جدواها في عملهم اليومي.

٦-٦. المجلة القائمة على دمج الصرامة الأكاديمية والجدوى المهنية

ما من مجلة للترجمة تؤكد الصرامة الأكاديمية والأهمية المهنية على حد سواء في العالم العربي. وبالتالي نقترح إنشاء مجلة على شبكة الإنترنت تُخصَّص للربط بين البحث النظري والممارسة المهنية، فتكون بمثابة منصّة إضافية للأكاديميين والمهنيين لتحقيق التفاعل المنشود، وتجسيد الحوار المأمول لفائدة الطرفين. ومن دواعي ذلك أنّ الحوار في الاتجاهين بين الأكاديميين والممارسين المهنيين من شأنه أن يحْمِل المحترفين على الشعور بأنهم أكثر ارتباطًا بمجال البحث في دراسات الترجمة وأكثر ميلاً إلى طرح القضايا وتقديم أفكار جديدة وتطوير أساليب ترجمية مبتكرة بل وحتى المشاركة في البحث العملي في دراسات الترجمة التطبيقية.

وتُستخدم منصّات التفاعل المقترحة بوصفها تجسيداً للحوار بين الأكاديميين والمهنيين في ميدان الترجمة. ولن نسعى بعد ذلك إلى إقامة حوار بين النظرية والممارسة، بل إنّ هذه المكوّنات ستشكل حوارًا في حد ذاتها. وسيؤدي هذا النموذج دورًا فعّالًا في تنظيم المعارف الأكاديمية والمهنية وإنشائها ونشرها وضمان توافرها للأجيال القادمة من الباحثين والممارسين. وبمجرد إنشاء هذه المنصات والبدء في تشغيلها، سوف تدرك أجيال جديدة من المهنيين والأكاديميين هذا التآزر، بما في ذلك طلاب الدراسات العليا. فيكونون جزءًا منه وينخرطون في مجرياته أثناء فترة تدريبهم وخلال دراستهم. ويرقى هذا التوجه إلى تأصيل الحوار عبر هذه المنصات باعتبارها تشكل لبنة جوهرية لتفاعل أهل الترجمة المرغوب فيه، بما يفضي إلى تقويض التصورات الخاطئة المفصّلة في هذا المقال.

ملاحظات ختامية

يتعين إعادة تعريف "الاختصاص" في الترجمة مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعارف المتخصصة وحدها ليست أساسية ولا كافية في الترجمة، بل ينبغي تقييمها بالنظر إلى مقروئية النص المترجم ومدى ملاءمة أسلوبه وسهولة استخدام محتواه بهدف القيام بالمهام ذات الصلة. وإذا كان مترجمو النصوص التقنية لا يحتاجون سوى للمعارف الأساسية بدلاً من المعارف المتخصصة العالية المستوى، فبوسعهم تجاوز محدودية معارفهم عن طريق الاستعانة بمراجع موثوقة من قبيل المعاجم التقنية واستشارة المهنيين. ولكي يحصل المترجمون في العالم العربي على معاجم مناسبة، ينبغي إنشاء وكالات رسمية قادرة على توحيد المصطلحات على المستوى المحلي والإقليمي والقومي لضمان التنسيق والتوحيد، استناداً إلى عملية واضحة لنقل المعارف.

لقد استحكمت التصوّرات الخاطئة في مجال الترجمة التقنية بسبب غياب النموذج المناسب لنقل المعارف وقد يبدو للبعض أن نظريات الترجمة لا علاقة لها بعمل ممارسي الترجمة ومهنييها بشكل مباشر، لأنها لا يمكن أن تحل محل التجربة المهنية، غير أن المعارف المهنية التي يراكمها الممارسون من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تطوير نظريات الترجمة شريطة اعتماد أنموذج لنقل المعارف يروم تعيين العلاقة بين الدارسين والممارسين. وبالتالي، ينبغي تحديد عملية واضحة لنقل المعارف من خلال المحاور التي تم التطرق إليها أعلاه لمعالجة هذه القضايا. كما يتعين على الممارسين والمدربين أن يسهموا في صياغة إشكاليات البحث بوصفهم مشاركين في إنتاج المعارف، وبذلك يفيدون المنظرين بإسهاماتهم لإجراء البحوث ويساعدونهم في إنجاز مهامهم من دون وسم أنفسهم بالمترجمين "المتخصصين" أو المترجمين "العامين" على الأقل في العالم العربي. ومن جهتهم، لا يضع الدارسون افتراضات أو خلاصات نظرية بشأن قضايا الترجمة في ظل غياب إسهامات الممارسين. ولا يروم هذا المقال بأي حال من الأحوال فرض أي توجيه، بل هو اقتراح من أجل إيجاد السبل لمنح الممارسين فرصاً لطرح تساؤلات جديدة تستند إلى المشاكل اليومية التي يصادفونها، بدل أن يقفوا موقف المتفرج مكتوفي الأيدي من دون إثارة القضايا التي تستدعي البحث في مجال الترجمة التطبيقية. وإذا كان هذا المقترح نابعاً من قناعة حدسية، فالحاجة ملحة للقيام بالبحث من أجل تحديد المنهجية الموائمة لوضع استراتيجيات الربط في ما بين مكوّنات أنموذج نقل المعارف المقترح في هذا المقال من أجل ترجمة قضايا الممارسة التطبيقية إلى مواضيع نظرية يبحث فيها الدارسون لتعمّ الفائدة على أصحاب المصلحة كافة، ومن أجل التصدي لاستحكام التصوّرات الخاطئة في ميدان الترجمة بالعالم العربي.

RÉFÉRENCES

Alaoui, A. (2012). *Translation: A practical guide for English-Arabic translators*. Rabat: Top Press.

Alaoui, A. (2015). Knowledge transfer and the translation of technical texts. *International Journal of Humanities and Social Science, 9*(10), 287-283.

Alaoui, A. (2018). Knowledge reproduction and transfer: Translating practice into theory. *AWEJ for Translation & Literary Studies, 2*(4), 58-70.

Al-Qinai, J. (2011). Training tools for translators and interpreters. *Jordan Journal of Modern Languages and Literature, 3*(1), 19-38.

Atari, O., & Al-Sharafi, A. G. (2012). Split loyalties: The translator between translating institutions and translation theories. *The Interpreter and Translator Trainer, 6*(2), 195- 217.

Becheikh, N., Ziam, S., Idrissi, O., Castonguay, Y., & Landry, R. (2010). How to improve knowledge transfer strategies and practices in education? Answers from a systematic literature review. *Research in Higher Education Journal 7*, 1–21.

Buhmann, A., Fraser, L., & David, G. (2018). Communication evaluation and measurement: Connecting research to practice. *Journal of Communication Management, 22*(1), 113-119.

Byrne, J. (2006). *Technical translation: Usability strategies for translating technical documentation.* Amsterdam: Springer.

Byrne, J. (2010). Are technical translators writing themselves out of existence? In I. Kemble (Ed.), *The translator as writer* (pp. 14-27). Portsmouth: University of Portsmouth.

Chesterman, A., & Wagner, E. (2016). *Can theory help translators? A dialogue between the Ivory Tower and the Wordface.* London: Routledge.

Durban, C., & Seidel, E. (2010). *The prosperous translator: Advice from Fire Ant and Worker Bee*. FA&WB Press.

El-Karnichi, F. (2017). *Exploring pedagogical and curricular practices in postgraduate and undergraduate translation programs in Qatar: Towards the development of a localized competency-based approach* (Ph.D's thesis). Sherbrooke University, Sherbrooke, Canada.

Elbiad, M. (1985). *A sociolinguistic study of the Arabization process and its conditioning factors in Morocco* (Ph.D. Thesis). State University of New York at Buffalo, New York, The United States.

En-Nehas, J. (2018). Determining the fundamentals of professionalism in academic and institutional translation: Bridging gaps and standardizing practices. In É. Poirier & D. Gallego-Hernández (Eds.), *Business and institutional translation: New insights and reflections* (pp. 45-57). Newcastle upon Tyne: Cambridge Scholars Publishing.

Gouadec, D. (2007). *Translation as a profession*. Amsterdam, Philadelphia: John Benjamins Publishing.

Graham, I. D., Logan, J., Harrison, M. B., Straus, S. E., Tetroe, J., Caswell, W., & Robinson, N. (2006). Lost in knowledge translation: Time for a map? *Journal of Continuing Education in the Health Professions, 26*(1), 13–24.

Harding, S. A., & Cortés, O. C. (2018). *The Routledge handbook of translation and culture*. New York: Routledge

Huberman, M. (2002). Moving towards the inevitable: The sharing of research in education. *Teachers and Teaching: Theory and Practice, 8*(3), 257-268.

Kesbi, A. (2003). *Attitudes Towards Arabization of Scientific Subjects in the Moroccan Educational System* (Ph.D's Thesis). Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fés, Morocco.

Kingscott, G. (2002). Technical translation and related disciplines. *Perspectives: Studies in Translatology, 10*(4), 247-255.

Liyanage, C., Elhag, T., Ballal, T., & Li, Q. (2009). Knowledge communication and translation: A knowledge transfer model. *Journal of Knowledge Management, 13*(3), 118-131.

Love, J. M. (1985). Chapter 9: Knowledge transfer and utilization in education. *Review of Research in Education, 12*, 337-386.

Maia, B. (2010). The role of translation theory in the teaching of general and non-literary translation- revisited. In Lewandowska, B, & Tomaszczyk, M. (Eds.), *Meaning in Translation*. Maastricht: Peter Lang.

Martin, C. (2011). Specialization in translation: Myths and realities. *Translation Journal, 16*(2).

Newmark, P. (1988). *A textbook of translation.* New York: Prentice Hall.

Pym, A., & Torres-Simôn, E. (2015). Designing a course in Translation Studies to respond to students' questions. *Translation Journal*. Retrieved May, 2018, from http://translationj«oumal.net/journal/56specialist.html

Pym, A. (2009). Translator Training. Retrieved April, 2018, from http://usuaris.tinet.cat/apym/on-line/training/training.html

Robinson, D. (2003). *Becoming a translator.* London, New York: Routledge.

Schjoldager, A. (2008). *Understanding translation.* Denmark: Academica.

Toury, G. (1995). *Descriptive translation studies and beyond.* Amsterdam, Philadelphia: John Benjamin.